

(٣)

كيف تعاضمت قوة
الجدولة المارقة (أمريكا)؟

الولايات المتحدة، وكما عرفتھا الدنيا، كانت ولايات متفرقة تترجح تحت نير الاستعمار البريطاني عندما أصبحت مهجراً وملاذاً لفئات مختلفة من البشر، حين توالى موجات الهجرة وتنوعت الأشكال والألوان من المضطهدين دينياً وسياسياً من القارة الأوروبية الذين سمعوا عن أرض مفتوحة بلا نهاية وبلا حدود، ومن القارة السمراء وقارة آسيا أيضاً. ولم يمض غير قرن ونيف، حتى ظهر على مساحة القارة الأمريكية مجتمع فريد وخليط متباين.

منذ موجات الهجرة الأولى إلى أمريكا، ذهب جماعات من المكتشفين والمغامرين بتشجيع ملوك أوروبا وأمرائها، بحثاً عن الثروة في العالم الجديد. وحين تولى البابوات والكرادلة مراسم توزيع العالم الجديد، كان جنود أولئك الملوك والأمراء يسابقون الريح إلى هذا العالم الأسطوري حتى لا ينفرد الآخرون بالثروة. وكانت موجة الهجرة الثالثة حين احتاجت الموارد إلى قوة عمل، فوجد الملوك والأمراء الذين لا يريدون شراكة زائدة، أن الحل الأمثل يكمن في شحن نزلاء سجونهم إلى العالم الجديد. وهكذا، أفرغت سجون إنكلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وغيرها زحامها في سفن فردت أشرعتها جارية عبر المحيط، الذي لم يكن عبوره يوماً نزهة. ولم يكن يدور في خيال هؤلاء أن ينشئوا وطناً تتساوى فيه الحقوق والمسؤوليات، وإنما كان لكل واحد منهم هدف محدد هو أن يسبق أو يلحق، أو يعوق غيره. لأن الجميع كانوا في سباق وضع أيديهم على ما تطاله أطراف أصابعهم. وحين وجدوا أن أمريكا لم تكن أرضاً خالية من البشر، أدركوا من أول لحظة أنه إذا كان لهم أن يمتلكوا هذه الدنيا الحاملة، فإن الآخر، وهو الهندي الأحمر، لا بد أن يختفي. وهذا ما لن يتم إلا بالقضاء عليه. بمعنى أنه السلاح الضروري، لأن العدو غريب ومنتشر في الأرض حيث لا يعلمون، وهو خبير بها ومتآلف معها.

لقد تكرر هذا النمط من سلوك السيطرة والإبادة في تاريخ الحركة الصهيونية حين فكر مؤسسها «ثيودور هرتزل» في مشروع دولة يهودية في فلسطين تكون وطناً قومياً لليهود. ويومها بعث بإثنين من الحاخامات في رحلة استطلاع ليتأكد، ويؤكد لغيره، أنها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وكانت مفاجأة «هرتزل» حين تلقى من رسوليّه إلى فلسطين تلغرافاً شهيراً في تاريخ الحركة الصهيونية يقول:

«العروس جميلة، ولكنها متزوجة فعلاً».^(١)

(١) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق - القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٦.

وكان الحل الصهيوني، والكلام للكاتب الكبير «محمد حسنين هيكل»، مثل الحل الأمريكي:

قتل الزوج والاستيلاء على ممتلكاته واغتصاب العروس باحتلال الأرض. سأحاول في هذا المقام تعريف الإمبريالية، بتقديم بعض التوضيحات على سبيل التحليل وليس بقصد الجدلية وتفنييد الرأي. فالإمبريالية كلمة يسهل لفظها والتحدث عنها، لكنها تحمل معانٍ مختلفة. و"الإمبريالية" أو "الإمبريالية الرأسمالية" باتت مصطلحاً يتضمن نقيضين هما «سياسة الدولة» و«سياسة الإمبراطورية»، على اعتبار أن الإمبراطورية مشروع سياسي في أيدي اللاعبين الذين تستند قوتهم إلى السيطرة على الأراضي وقدرتهم على حشد الموارد البشرية والطبيعية في سبيل تحقيق غايات اقتصادية وسياسية وعسكرية، إلى جانب عمليات تراكم رأس المال في الزمان والمكان. وهنا تكون "الإمبريالية" عملية سياسية واقتصادية معاً، تتجه الأولوية فيها للسيطرة على رأس المال واستخدامه. فهي إذ تكون مشروعاً سياسياً، لا بد من التأكيد على الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي تضعها وتستخدمها الدول، أو مجموعة الدول، العاملة جاهدة ضمن كتلة ذات قوة سياسية، لتوطيد مصالحها وتحقيق أهدافها في العالم قاطبة. وأما كونها عملية سياسية واقتصادية، فسيكون تركيزها على الطرق والوسائل التي بواسطتها تتدفق القوة الاقتصادية عبر المكان المتواصل، من خلال كيانات أو كتل إقليمية، عبر الممارسات اليومية في الإنتاج والتجارة وتدفقات رأس المال وحركة الأموال وهجرة العمالة ونقل التكنولوجيا والمضاربات في سوق العملات، وحركة الاستثمار وتدفق المعلومات.

ومن أشكال منطق القوة: المنطق الإقليمي السياسي والمنطق الرأسمالي، اللذان يختلف أحدهما عن الآخر، كما يقول أريجي Arrighi^(١). فالرأسمالي الذي يملك المال يضع أمواله حيث يجد الربح، وهو يسعى عادة للحصول على زيادة رأسمالية وإلى فائدة فردية. أما الساسة ورجال الحكم فيسعون للحصول على نتائج تزيد قوة دولتهم أمام الدول الأخرى. ويعمل الرأسمالي في زمان ومكان متواصلين، بينما يعمل السياسي ضمن حيز إقليمي، وفي زمان مُقيّد بظروف مؤقتة تملئها الدورة الانتخابية. ومن جهة أخرى، نرى الشركات الرأسمالية تأتي وتروح وتغير مواقعها، ويندمج بعضها

G. Arrighi, The Long Twentieth Century (١)

Money, Power, and the Origins of our Times, London Verso 1994, P.33.

مع بعضها الآخر، وقد تفلس ولا يعود لها وجود. أما الدول في الكيانات الدائمة، طويلة العمر، فإنها لا تغير مواقعها وتظل مقيدة بحدود جغرافية ثابتة، فيما خلا بعض الظروف الاستثنائية للفتوحات والتوسع الجغرافي.

فالنقطة الأساسية، إذن، هي أن نرى المنطق الاقليمي والمنطق الرأسمالي للقوة منفصلين عن بعضهما. ويرغم ذلك، لا يسعنا أن ننكر أن هذين المنطقين يتداخلان معاً بأسلوب معقد لدرجة المفارقة أحياناً. غير أن ما يكتب عن الإمبريالية والإمبراطورية يفترض في أغلبه وجود توافق بينهما. أي إن العمليات السياسية الاقتصادية تسترشد باستراتيجيات الدولة والإمبراطورية، وإن الدول والإمبراطوريات تعمل دوماً وفق دوافع رأسمالية. أما من الناحية العملية، فإن هذين المنطقين يصطدمان ببعضهما في كثير من الأحيان، وإن هذا الاصطدام قد يصل أحياناً إلى درجة الخصومة والعداوة. لذلك ليس من اليسير إيجاد تفسير لحرب فيتنام أو غزو أفغانستان والعراق، على سبيل المثال، في ضوء الاحتياجات الآنية لتراكم رأس المال فقط؛ إذ يمكن إيجاد تفسير واقعي مقبول في القول إن مثل هذه المغامرات تكبح رأس المال بدلاً من أن تعزز فرص ثروته.

هنا، وفي هذا الإطار، يصعب إيجاد تفسير لتلك الاستراتيجية الإقليمية العامة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء القوة السوفيتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ وهي الاستراتيجية التي هيأت الفرصة لتدخل الولايات المتحدة في فيتنام، دون إدراك الحاجة الملحة التي شعرت بها الشركات داخل الولايات المتحدة لإبقاء أكبر قدر ممكن من مساحة العالم مفتوحاً أمام رأس المال من خلال توسيع التجارة وفرص الاستثمار الأجنبي. من أجل ذلك يجب أن يُنظر إلى العلاقة بين هذين المنطقين على أنها علاقة إشكالية ومتناقضة في كثير من الأحيان (أي دياكتيكية جدلية) وليست وظائفية أو أحادية الجانب. وهذه العلاقة الجدلية تفتح لنا آفاقاً لتحليل الإمبريالية الرأسمالية كنقطة تقاطع بين هذين المنطقين المتميزين والمتداخلين للقوة، بإبقاء جانبي هذا الديالكتيك الجدلي في حركة متزامنة، ودونما انكفاء نحو الجانب السياسي وحده، أو الاقتصادي المهيمن في هذه الجدلية الديالكتيكية. (١)

والحالة هذه، ليس سهلاً على المرء أن يحدّد الأهمية النسبية لهذين المنطقين في إحداث تغيير اجتماعي وسياسي: هل تم إسقاط الاتحاد السوفيتي بقرار استراتيجي

(١) المصدر نفسه، ص ٦١ وما يليها.

إتخذته إدارة الرئيس «رونالد ريغان» يقضي بالدخول في سباق تسلح يقصم ظهر إقتصاد بلاده؟ أم كان إنهاره نتيجة لتغييرات جزيئية حدثت في الجسم السياسي للنظام السوفييتي (بما في ذلك التأثير الهدام لقوة الأموال أو تأثير الأشكال الثقافية للرأسمالية التي دخلت البلاد خلسة) أم بفعل عمل استخباراتي؟ وهل نشهد الآن إدعاءات سياسية مكشوفة تنادي بالإمبراطورية والإمبريالية المتوافقة معها داخل الولايات المتحدة وعلى المستوى السياسي والإقليمي، وفي اللحظة نفسها التي نشهد فيها إنحسار القوة الاقتصادية وحتى التأثير الثقافي والأخلاقي عن سواحلها متجهاً نحو كتل إقليمية للقوة آخذة في الانتشار - ومتمركزة في آسيا وأوروبا، مثلاً - هل نشهد الآن تفكك الهيمنة الأمريكية داخل النظام العالمي وظهور «قوة إقليمية جديدة»، عملاق جديد، في القوة السياسية الاقتصادية، حتى ونحن نرى الولايات المتحدة تتصرف وكأنها القوة العظمى الوحيدة التي يجب الإمتثال لأدوارها؟ لا سيما ونحن نذكر أن آخر فترة سادت فيها الولايات المتحدة كانت في ثلاثينيات القرن العشرين، وأنها قد انهارت حينئذ تحت الضغوط السياسية والاقتصادية وانتهت إلى حرب كونية. فالطريقة التي تسير بها عمليات تراكم رأس المال، ومن منظور المنطق الرأسمالي، تجعل الممارسات الإمبريالية تدور حول استغلال الظروف الجغرافية غير المتكافئة التي يحدث في ظلها تراكم رأس المال، وفي الوقت نفسه، يتم التعبير عن ذلك من خلال تبادل غير عادل وغير متكافئ، وقوى احتكارية، وممارسات ابتزازية مترافقة مع التدفقات المقيّدة لرأس المال واقتطاف ريع الاحتكارات. وبالتالي تزداد ثروات مناطق معينة على حساب مناطق أخرى. فالظروف الجغرافية غير المتكافئة لا تنشأ فقط بسبب إختلال أنماط الموارد الطبيعية والتميز المكاني، وإنما هي نتيجة، وهذا هو الأهم، للوسائل غير المتكافئة لتركز الثروة والقوة في أماكن معينة بسبب علاقات التبادل غير المتناظرة.

فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، تفتح أسواقاً لرأس المال في أصقاع كثيرة من العالم من خلال عمليات (وَصَفَات) صندوق النقد الدولي IMF أو منظمة التجارة العالمية WTO. فذلك لأن فوائد معينة سوف تجنيها المؤسسات المالية الأمريكية، بإمبرياليته الجديدة.

ويهيأ لي أن المجتمع العالمي بأسره، وفي مقدمته الأمريكي، سقط تحت وطأة نوع جديد من الإمبريالية يحمل بعض ملامح الإمبريالية التي كانت سائدة في أوروبا بعد عصر النهضة، عندما كان أصحاب رؤوس الأموال يتصرفون بسياسات

الدول كما يريدون، بتغيير أو بتصويب بوصلة رأس المال، ويدفعون هذه الدولة إلى شن الحرب على تلك دون مبرر سوى أن مصالحهم المالية تتطلب ذلك. وخلال تلك الفترة حوّل «أمثل ماير روتشيلد» ووالده «ماير» أوروبا إلى مستنقع يغرق بالدم، واستطاعت «عائلة روتشيلد» اليهودية، التي أرست معالم إمبراطورية المال والثروة اليهودية، أن تمد الحكومة الانكليزية بالجنود المرتزقة حين كانت الولايات المتحدة ما تزال ولايات منفردة تزرع تحت الاستعمار الانكليزي، وكان نفوذ «روتشيلد» كافياً للحصول على المطلوب من بريطانيا بشأن إصدار النقد الأمريكي^(١) القاضي بمنع المستعمرات الانكليزية على الأراضي الأمريكية من إصدار عملتها بنفسها بإرغامها على الاعتماد على المصارف التي تُكَلّف بذلك، أي المصارف التابعة لإمبراطورية «روتشيلد»، واضعة مبدأ إنتاج الفتن والسيطرة والحروب وإنكفاء النزاعات والتوسع، الذي تبنته حكومات انكلترا والولايات المتحدة سياسة مشتركة لهما.

والإمبريالية، التي يشهدها العالم منذ عقدين من الزمن، ليست إمبريالية أصحاب المال فقط، وإنما إمبريالية الشركات متعددة الجنسيات التي عملت على فرض نظام جديد على العالم يلغي «الآخر» كلياً: فلا مجال للاعتراض على ما يُطلق عليه «الحرب ضد الإرهاب...!». فالولايات المتحدة، هي والتابعين لها فيما يسمى بهتاناً «المجتمع الدولي»، لم يحركوا ساكناً في حرب الشيشان، لأن «أوليغارشي»، روسي يهودي، اعترف بأنه أشعل هذه الحرب لكي يتمكن من الحصول على امتياز بمد خط للنفط إلى البحر الأسود. وعندما كان العدو الصهيوني ينفذ أبشع المجازر ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني (إبان عدواني يوليو/ تموز ٢٠٠٦ وديسمبر/يناير ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، تبرّع رئيس وزراء الدانمارك، التي اشتهرت وذاع صيتها باحترامها.. لحقوق الإنسان.. بتأييده للكيان بقوله إنه لا يمانع أن يتجاهل الكيان قرارات الأمم المتحدة. ووقف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، عشية الإعداد للحرب التي قادت فيها بلاده التحالف الدولي لغزو بلاد الرافدين، أرض الحضارات، ليقول: «من ليس معنا فهو ضدنا».

وفي المجتمعات الدولية قرارات غير قابلة للنقض، وفي مقدمتها حقوق الإنسان وحرياته، التي يتغنى بها الغرب.. وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها صدرات، واهترأت أدراج الأمم المتحدة ومجلس الأمن بفصول موثيقها وتشريعاتها. بيد أن إمبريالية الكاوبوي تدير ظهرها لكل ذلك ليصبح حاميتها حراميتها؛ بل ولا تريد أن يفلت أي جزء

(١) ولهم غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، دار النفائس ١٩٩٠- بيروت، ص ١٢١ وما يليها.

من الكرة الأرضية، مهما كان نائياً، عن سيطرتها. وحيثما تكون مصالحها، يتحول سحق الشعوب وانتهاك الحريات إلى مجرد حدث عابر. فكل شيء يجب أن يوضع في خدمة احتكاراتها، بما في ذلك الكائن البشري وحتى عناصر البيئة.

إنها الولايات المتحدة، وحليفاتها الفرنسية التابعة التي ملأت الدنيا ظنينا بشعارها: "الحرية والإخاء والمساواة"، اللتان أرغمتا «هايتي» على دفع تعويضات «تحرير العبيد»، منذ أن نالت «هايتي» حريتها وسيادتها من فرنسا في العام ١٨٠٤، وعملت الولايات المتحدة على استنزافها اقتصادياً، وغزتها عسكرياً، مراراً وتكراراً. ففي الفترة من ١٩١٥-١٩٣٤، احتلت الولايات المتحدة هايتي وحكمتها بالقوة حين أرسل الرئيس الأمريكي «ودرو ويلسون» قواته لغزو الجزيرة مستباحاً سيادتها^(١)، وفي فترة أل ١٩ عاماً التي تلت الغزو، سيطرت الولايات المتحدة على الجمارك وجبي الضرائب وأدارت المؤسسات الحكومية في هذا البلد، تماماً كما فعلت في العراق، إذ نصبت «بول بريمر» حاكماً عليه ينهب ثرواته ويمزق أوصاله. كما أرغمت الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٨٦ هايتي على العيش تحت وطأة حكام دكتاتوريين كانوا يحظون بدعمها من أمثال «بابا دوك» و«بيبي دوك دوفالييه». وفي عام ٢٠٠٤ دمرت الولايات المتحدة، في عهد جورج بوش الابن الديمقراطية في هايتي مرة ثانية عندما دعمت الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المنتخب «جان برتران أريستيد».

نخطئ إذا اعتقدنا أن الولايات المتحدة يمكن أن تقيم وزناً لاستقلال الدول وسيادتها، أو أنها تقيم كثير اعتبار للقوانين الدولية ومنطق الحق والعدالة في تعاملها مع الآخرين. فأمريكا حالة شاذة في المجتمع الدولي، كانت دائماً ترى أن الاستقلال والسيادة، بل الأوطان كلها، سلع مثل أي سلعة أخرى في السوق، يمكن شراؤها بالمال أو أخذها بالقوة العسكرية. وتاريخها حافل بالأمثلة على ذلك: فالتاريخ الأمريكي بدأ بمجموعة من المغامرين عبروا المحيط وأبادوا سكان البلاد الأصليين من الهنود الحمر، وأقاموا مستوطنات لهم على أنقاضهم.

وحتى بعد قيام أمريكا بصورتها ومساحتها الجغرافية الحالية (٥٠ ولاية)، ظلت ذهنية شراء الأوطان بالمال تهيمن على صناعي القرار في الولايات المتحدة. فبعد تزايد أعداد العبيد المحررين، أخذ بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي يطالبون بشراء ولاية أمريكية في أفريقيا وإرسال الزنوج إليها!! فتراث من هذا النوع يتحول فيه

(١) جريدة الخليج الإماراتية ٣١/١/٢٠١٠.

الوطن والسيادة الى سلعة تُشترى بالمال، قد لا نجد له مثيلاً إلا في تاريخ العنصريين البيض في روديسيا والصهاينة في «الكيان الغاصب» في فلسطين.

وفي مايو/أيار ٢٠٠٣، وبعد تأخير طويل، نشرت الحكومة الأمريكية وثائق تكشف هندسة الرئيس «دوايت أيزنهاور» وتدبيره تغيير النظام في غواتيمالا عام ١٩٥٤. كما نشرت أيضاً أغلبية سجلات وثائق إخفاق عملية خليج الخنازير عام ١٩٦١، عندما فشل جهاز الاستخبارات الأمريكي «سي آي آيه» في غزو كوبا عبر الاستعانة بمنفيين كوبيين. كذلك تسربت تقارير كشفت دور هذا الجهاز أيضاً عام ١٩٥٣ في الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق.^(١)

ولكن هذا التراث ترك آثاره في الذهنية الأمريكية وما زال يؤثر فيها حتى الآن؛ وهذا التراث هو نفسه الذي حوّل البنك الدولي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، إلى وسيلة لسلب دول العالم الثالث استقلالها وسيادتها مقابل تزويدها بالقروض وتكبيّلها بالديون. وتاريخ أمريكا حافل باستخدام القوة العسكرية ضد الذين لا يجدي المال في شراء سيادتهم واستقلالية قرارهم. وهي نفسها التي تصف الدول التي تخرج عن إرادتها وترفض إملاءاتها بأنها دول مارقه!

الهيمنة

ما هي الهيمنة وماذا تعني؟ استعملت الباحثة اليهودية المعروفة «هنّا آرنديت» والباحثان «غرامسكي» و«أريغي» والبروفيسور الشهير «نعوم تشومسكي» والخبير اللامع في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية «السيد ياسين» وكذلك الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل وآخرون، هذا المفهوم مراراً. فالهيمنة أحياناً تعني السلطة السياسية وممارستها من خلال الحاكم - القيادة - وموافقة المحكوم، خلافاً لسلطة السياسية التي تمارس في إطار الهيمنة من خلال الإكراه والقسر. وفي أحيان أخرى نرى أنها تعني مزيجاً من القسر والموافقة عند ممارسة السلطة السياسية.

يُجمع هؤلاء، في إطار العلاقات بين الدول، حول هذا المفهوم بالقول: إن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها، يظهر جلياً في واحدة من صورتين، هما: الهيمنة والقيادة الثقافية والمعنوية. فقد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات

(١) شالمرز جونسون، بروفيسور متقاعده، يعمل حالياً مع جامعة كاليفورنيا سان دييغو، في كتابه: تفكيك الإمبراطورية، الأصل الأخير للولايات المتحدة الأمريكية وجريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٤٥٤، ٢٨/٩/٢٠١٠. جونسون، كان يعمل مؤخراً، مستشاراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

أخرى معادية لها، وتسعى لتصفيتها أو لإخضاعها، حتى لو اضطرت لاستعمال القوة المسلحة ضدها، مباشرة أو من خلال حلفائها.

ولنتأمل كيف تنطبق هذه المفاهيم على حالة الولايات المتحدة طوال السنوات الستين الماضية. فقد كانت في كثير من الأحيان تعتمد أسلوب التوسع والقسر والهيمنة والاحتواء، ولم تتوان قط عن تصفية المعارضين لها. وحتى على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإن لها تاريخاً حافلاً من الظلم والقسوة والاستبداد والاستعباد، وممارسة العنصرية والقتل والإبادة الجماعية، ومراقبة جماعات المعارضة والتغفل في صفوفها، مهما كانت صفتها ولغتها، واستعدادها الآن للتخلي عن «قانون الحقوق» والاستعاضة عنه بقوانين الأمن القومي والوطنية.

وليس ما تقدم سوى أمثلة صارخة على هذه الهيمنة. وكما كانت الولايات شديدة القسوة في الداخل الأمريكي، كانت أيضاً أكثر قسوة خارج حدودها، خصوصاً حين عاثت فساداً ودبرت الانقلابات وإخترقت الحدود وتجاوزت السيادة الوطنية وأطاحت برؤساء ونصبت غيرهم ممن يُغرّدون داخل سربها، وفتكت بمصائر الشعوب ونهبت ثرواتها، وقيدت بالأغلال اقتصادها، كما حدث في كل من اليابان وغواتيمالا وتشيلي وهايتي وأندونيسيا وفيتنام وفلسطين ولبنان والعراق والصومال واليمن والسودان وإيران وباكستان وأفغانستان والبلقان وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق؛ ومارست إرهاب الدولة المارقة في مختلف أرجاء المعمورة. وتعمل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي أيه) ووحدات القوات الخاصة «المارينز» في بلدان لا حصر لها، ما حدا بالكثيرين من الدارسين لهذا السجل الإرهابي للولايات المتحدة أن يرسموا لها صورة أعظم دولة مارقه على وجه الأرض، نظراً لما يدل دلالة أكيدة على أنه سجل مثير للاشمئزاز، تستخدم فيه القوة الاقتصادية أحياناً، التي لا تقل قوة عن القوة المسلحة، مثل الحظر التجاري الذي فرض على كوبا والعراق، أو برامج التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي بإلحاح من وزارة الخزانة الأمريكية على بعض الدول. وأوضح مثال على ذلك الدور البارز الذي لعبته المؤسسات المالية ووزارة الخزانة بدعم من صندوق النقد الدولي في تخفيض قيم الأصول الثابتة في مختلف دول شرق وجنوب شرق آسيا، مما أدى إلى أزمة بطالة حادة وإلغاء سنوات من التقدم الاقتصادي والاجتماعي نعمت به شعوب تلك الدول. (١)

(١) السيد ياسين، علي الدين هلال وآخرين، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٧٥.

وخلال ذلك كله، كانت الولايات المتحدة تطوّر شكلاً متميزاً من الإمبريالية العنصرية خاصاً بها. فقد خرجت من الحرب الأهلية مندفة بقوة نحو تنمية رأس المال وغدت خلال فترة قصيرة القوة التكنولوجية والاقتصادية الأكبر في العالم. ولما خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية بصفتها الدولة الأكثر هيمنة على التكنولوجيا وعلى الإنتاج، كانت عملتها، الدولار، أقوى عملة في العالم، وألتها العسكرية أقوى قوة عسكرية في العالم. وخلال تلك الحرب، برز مبدآن أساسيان ظلّا ثابتين ومعتّدين في إطار الاستراتيجية الداخلية:

أ- الإبقاء على النظام الاجتماعي دون أي توزيع راديكالي للثروة أو القوة، بعيداً عن أيّ مساس بسيطرة النخبة أو سيطرة الطبقة الرأسمالية.

ب- سياسة التوسع المتواصل لرأس المال بعيداً عن أي تأثير للارتباطات الخارجية.^(١)

وهذا يعني أن الولايات المتحدة تستخدم سطوتها العسكرية في سبيل حماية الأنظمة العميلة لها والحامية أو الداعمة لمصالحها. وأصدق مثال على ذلك الإطاحة بحكومة مصدّق في إيران واستبدالها بحكم الشاه (١٩٥٣)، وبالتالي اعتمادها على نظام هذا الأخير باتخاذ المخابرات المركزية الأمريكية للعاصمة الإيرانية طهران مقراً رئيسياً لها في الشرق الأوسط، واعتمادها على الشاه لرعاية مصالحها في المنطقة. أما على الطرف الآخر، مركز الثقل العربي، مصر، كانت الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً رابعاً في العدوان الثلاثي (١٩٥٦) على مصر الكنانة، ولكنها اختلفت مع اللاعبين الثلاثة (بريطانيا، فرنسا، والكيان الصهيوني) على الأسلوب والتوقيت والإعداد السياسي للعدوان. وكان هدف الولايات المتحدة ثابت، لم تحد عنه، الهيمنة على العالم للأسباب التالية:

(١) لم يكن شكل الحكم فيها مثقلاً بأعباء رواسب الإقطاع والأرستقراطية كما في أوروبا.

(٢) كان شكل الحكم فيها يعكس مصالح الشركات والطبقة الصناعية.

(٣) تكريس الفردية ونسب الأرباح والملكية الخاصة في السلطة السياسية وحسب الدستور.

(٤) المجتمع الوافد ومتعدد الأعراق في المجتمع المتواجد على الأرض الأمريكية،

(١) ديفيد هارفي، الإمبريالية الجديدة، The New Imperialism، الحوار الثقافي - بيروت ٢٠٠٤، ص ٦١.

- وبه يستحيل نشوء قوميات عرقية كما هو الحال في أوروبا.
- (٥) كان مجتمعاً قَلَّ نظيره في امتلاكه مساحات واسعة تتيح له توسعاً داخلياً.
- (٦) العنصرية الداخلية التي مارسها «الأبيض» نحو السكان الأصليين.
- (٧) طورت لنفسها نظرية خاصة بها كانت المحرك الرئيسي لشكل العنصرية التوسعية:

(٨) إخفاء مكاسبها الإقليمية واحتلالها لأراضي الغير وراء نشر قيم غلفتها بخطاب جميل، ما أصبح يعرف اليوم بتعبير «العولمة».

إن تحقيق هذا الأمر يشمل ضمناً، وبداية، الخطة التي وضعها وزير خارجيتها هنري كيسنجر باتباع سياسة الخطوة خطوة، كمطلب عزل مصر عن العالم العربي (وهذا ما تحقق في اتفاقية كامب ديفيد التي أبرمها الرئيس المصري الراحل أنور السادات ورئيس وزراء الكيان مناحيم بيغن بمشاركة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر سنة ١٩٧٨)، ومطلب سلب العرب خيار الحرب. وهذا ما تحقق أيضاً حين قال السادات: "إن حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، آخر الحروب"؛ وأزعم أن حرب أكتوبر لن تكون آخر الحروب. وبديهي أن العالم العربي من دون مصر لا يستطيع أن يحارب. وكذلك مطلب «تصفية» القضية الفلسطينية بإنهاء الصراع أو بتحويله من صراع عربي مع العدو إلى (نزاع) فلسطيني مع هذا العدو. وبديهي أيضاً، أن هذه القضية تتأثر كثيراً إذا كانت مصر خارج الصراع. وكان هدف تحقيق الصلح بين مصر والكيان وراء اقتراب الولايات المتحدة من ثورة ٢٣ يوليو التي قادها كحركة تحرر وطني وقومي رائد النضال العربي جمال عبدالناصر سنة ١٩٥٢، في محاولة لاحتوائها.

وبذات الأهمية كان استهداف المنطقة، لما فيها من احتياطات نفطية هائلة، لتأمين استمرار تدفق النفط. وهذا ما أكد عليه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون^(١) بقوله: «إن العرب ليسوا بالنسبة إلى الغرب ذلك الممر الاستراتيجي، فحسب، بل هم أيضاً أولئك الذين تحتوي أرضهم على أكبر مخزون من البترول في العالم، البترول الذي بدونه، أو بوقوع خللٍ ما في تزويد الغرب به، تدخل الحضارة الغربية في أزمة خانقة توصلها إلى الانهيار». بل إن الغرب يعتبر نفسه صاحب حق في النفط العربي

(١) ريتشارد نيكسون (رئيس أمريكي سابق) انتهاز الفرصة، ص ٢٢٣ وما يليها.
وانظر: محمد عابد الجابري، مسألة الهوية - العروبة - والإسلام.. والغرب. مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧، ص ١٤٥.

وليس مجرد زبون. وهو يرى أنه هو الذي اكتشفه وهو الذي صنَّعه، وهو بالتالي الوحيد صاحب الحق في التصرف به - تسويقه - بمعنى أنه هو المالك الوحيد المستقل له. (١)

لذلك، فإن حقيقة توجه التفكير الغربي، برأسه الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر أن الموقع الاستراتيجي للعالم العربي يجعل منه ممراً ضرورياً للغرب ولمصالحه إلى كل من آسيا وأفريقيا، مما يجعل مصلحته الأكيدة تكمن في امتلاك هذا الممر الحيوي أو في السيطرة والهيمنة عليه، وفي إضعاف أهله وإعادتهم إلى مناطق النفوذ من جديد؛ وفي تشتيت صفوفهم وتجزئة وطنهم لمنعهم من الأخذ بأسباب القوة والمنعة. كما أن مصلحته تقتضي أن يكون الكيان الصهيوني في قلب هذا الممر كقاعدة عسكرية وسياسية له.

ومن أجل تحقيق نظام السيطرة والهيمنة على مجتمع من المجتمعات، يتعين الوصول إلى مرحلة يشعر فيها المسيطر والمهيمن عليهم بأنهم أحرار، حين يجري التحكم في نوازع السلوك، وليس في السلوك النهائي، أي التحكم في الحوافز والأمان والأهداف وحتى الرغبات. وهذا يعيننا على فهم حالة نموذجية للسيطرة والهيمنة، تجسدها على الصعيد الكوني الولايات المتحدة الأمريكية بما تمثله من عقلية متعالية واضطلاع بدور الجلاذ المهيمن وعجرفة المستبد؛ كما هو حال الأوروبيين الذين أخضعوا شعوباً وبلداناً مختلفة على امتداد عقود وأحياناً قرون لفأس الهيمنة والسيطرة وسوط الجلاذ، حين نكتشف أنه ليس جديداً عليها (الولايات المتحدة) إسباغ خطاب ثقافي، وأحياناً ديني (لتحسين صورتها..) على مساعي هيمنتها على العالم. هذا هو ما جاءنا به رئيس الإدارة الأمريكية باراك أوباما، رئيس التغيير، في خطابه الرنان والشهير الذي وجَّهه من قلب القاهرة، قاهرة المعز ومحمد علي وسعد زغلول وجمال عبدالناصر، إلى العالمين العربي والإسلامي (٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٩)، الذي دغدغ فيه مشاعر العرب والمسلمين بعدما باع الوهم للجميع، معتبراً غزو أفغانستان والعراق وقتل وتشريد الملايين مجرد «سوء تفاهم»، كما حملهم في خطابه نفسه مسؤولية «سوء التفاهم» ذلك..

(١) فريد هاليداي، نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث، ترجمة عبد الإله النعيمي، صحارى للصحافة والنشر ١٩٩٣، ص ١١١ وما يليها. وانظر: زيغينو بريجيتسكي، رقعة الشطرنج الكبرى - دار بيار باريس ١٩٩٨، عرض: غسان العزي، جريدة الخليج الإماراتية ١٨/٣/١٩٩٨. وانظر مالك جابر، واشنطن والانقلابات في العالم الثالث، السياسة الدولية ٣/١٩٦٦، ص ١٧٢.

كثيراً ما يذكرنا إسباغ خطاب ثقافي، وأحياناً ديني، بقول «ردده» جورج دبليو بوش مراراً، بأنه رأى في المنام «تكليفاً إلهياً بإنقاذ العالم من الطغيان»، كما سبقه إلى ذلك الرئيس «روزفلت» الذي استخدم تعبيراً، يبدو كأنه ينتسب إلى يومنا هذا حين قال: «أمركة العالم هي مصير أمتنا وقدرها». (١)

الجديد في هذا، أو الذي يبدو جديداً على الأقل، هو الإيغال في التركيز على الطابع الثقافي لهذه المهمة، لتمويه جوهرها الحقيقي، جوهر الهيمنة على العالم وثرواته. وهو ما حدث في ميادين القتال على مسار الحرب العالمية الثانية، حين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية خطواتها في ميادين الدم والنار، عندما قامت الأساطيل الأمريكية بعبور المحيط (١٩٤٢) متجهة إلى شطآن المغرب العربي، وهناك استقبلتها جيوش الاحتلال الفرنسية، ومنها إلى شواطئ جزيرة صقلية، إذ كان شاغل الرئيس «فرانكلين روزفلت» وقتها تقليل خسائر الإنزال في عملية صقلية بأقل كلفة في الدم، وكان البيت الأبيض هو الذي تولى رسم وترتيب عملية الإنزال، دون رادع ديني أو أخلاقي أو قانوني، على شكل مفاوضة كان سياقها:

أ - أن عصابات المافيا في نيويورك (حينها) هم في الأصل مهاجرون من صقلية؛ ولهذه العصابات جهات نافذة من الأقارب والأنصار والمستثمرين، توفر لعملية الإنزال أسباباً وتعقد لها ولاءات بل وتشتري السلطة في الجزيرة بكاملها.

ب - قدرة عصابات المافيا في الجزيرة على تقديم كافة التسهيلات لإنزال القوات الأمريكية، كي يكون غزو إيطاليا طريدها التالية.

ج - وعليه فقد كلف الرئيس «روزفلت» أحد مساعديه (هاري هوبكنز) أن يعرض على زعماء مافيا نيويورك صفقة مفاوضة، قبلت بها عصابات المافيا، ومن شروطها: ترتيب «علاقة عمل» مع أجهزة الأمن الأمريكية تكفل كذلك تغطية نشاط عصاباتهما في الولايات المتحدة. (٢)

لقد قامت الدولة الأمريكية، أساس الإمبراطورية الجديدة، وبلاد مهد الحريات وحقوق الإنسان...!!، على العبودية والتمييز العنصري، الأمر الذي تجلّى في قوافل السفن التي راحت تحمل العبيد من أفريقيا، ليموت نصفهم بسبب مشاق السفر في المحيط

(١) وليم غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، دار النفائس - بيروت ١٩٩٠، ص ١٢٦.

وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، عرض «حسن مدن» ٢٠١٠/٩/٣.

(٢) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق - القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٠٢٦.

وقسوته، وليصل نصفهم الآخر إلى شطآن العالم الجديد مقيدين بالسلاسل معروضين في سوق المزاد - وكان هؤلاء العبيد، بشهادة كل مؤرخ لنمو الاقتصاد الأمريكي - هم الذين أنشأوا القاعدة الزراعية الأولى التي نهضت عليها الدولة الأمريكية، وهم الذين اصطلوا بنيران أفران الحديد عندما توهجت الثورة الصناعية على الأرض الأمريكية، كما وإن المجندين السود كانوا هم من تحمّلوا لاحقاً أصعب المهام في الحروب الأمريكية وأشهرها حرب فيتنام. ورغم أن نسبة السود في الولايات المتحدة تقارب ١٢٪ من مجموع السكان، بلغت نسبة قتلاهم في الحرب العالمية الأولى ٣٨٪، وفي حرب فيتنام بلغت ٥٠٪، حتى أن «مارتن لوثر كنج» الزعيم الأمريكي الأسود المشهور، كان يجاهر بالقول: «إن حرب فيتنام كانت مذبحاً» كُف فيها الرجل الأسود بقتل الرجل الأصفر (يقصد أهل الشرق الأقصى)^(١). بل إن الأمور وصلت إلى حد أن الإمبراطورية الأمريكية تنكرت لكل الإلتزامات الأدبية والأخلاقية، وبدون عناء ثقيل على الضمير، بتخليها عن أهم رجالها في الشرق الأوسط شاه إيران (محمد رضا بهلوي) عندما رفضت منحه حق اللجوء السياسي. وكانت على وشك تسليمه إلى الثورة الإيرانية الوليدة التي قادها الخميني (١٩٧٩) مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في السفارة الأمريكية في طهران.

وفي ذات السياق، يوم اجتمع قادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا لكي يضعوا موضع التنفيذ مسألة ملاحقة مجرمي الحرب من الدول الأوروبية التابعة للمحور بزعامة المانيا الهتلرية، لإنشاء محكمة «نورمبرج» العسكرية، لمحاكمة المسؤولين عن نشوب الحرب والجرائم التي انتهكت قوانين الحروب وأعرافها والجرائم ضد الإنسانية وهي التي تمس المدنيين.

ومحكمة «نورمبرج»، التي أسماها روجيه جارودي «الخرافة الأسطورة»، ليست محكمة دولية، حيث لم يشارك في تشكيلها إلا المنتصرون وحدهم (٨ أغسطس/ آب ١٩٤٥) الولايات المتحدة، انكلترا وفرنسا، ومن ثم لم تُعرض عليها سوى الجرائم التي ارتكبتها المهزومون (المانيا).^(٢)

وهنا يتبدى لنا أن نتخيل لو أن مثل هكذا محكمة قد تشكلت من دول غير منحازة، أو غير تابعة، أو من الشعوب المقهورة التي اصطلت بجور وجبروت وظلم واحتكار

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧ و ٣٨.

(٢) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق - القاهرة ١٩٩٩، ص ١٢٠-١٢٢.

المستعمر؛ أو من ممثلي الملايين ممن توالى موجات هجرتهم وتنوعت أشكالهم وألوانهم من أوروبا (الذين هاجروا بفعل الاضطهاد الديني والسياسي)؛ أو من ملايين العبيد الذين عبروا المحيط من أفريقيا السمراء مقيدون بالأغلال، الذين أنشأوا النهضة الزراعية الأمريكية؛ أو من الهنود في آسيا، يوم كانت - الولايات المتحدة - ما تزال ولايات متفرقة تابعة للاستعمار البريطاني، حين أوغلت نهياً لثروات السكان الأصليين من الهنود الحمر والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم.

وإذا انتقلنا إلى ممثلي الملايين في شبه القارة الهندية، من الذين طحتهم آلة التوسع والقهر والإبادة للإمبراطورية البريطانية التي كانت لا تغيب عنها الشمس؛ يوم قاد غاندي ثورة الفقراء في الهند التي مزقتها السطوة البريطانية؛ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ دورها كقوة إمبريالية، انتصرت في الحرب العالمية الثانية لتشكّل الاستعمار الجديد بأبشع صورهِ العنصرية التي تمثلت بالعدائية بحربها الفتاكة في فيتنام، والحرب بين الهند وباكستان.

ولو تحولنا إلى المنطقة العربية، بمغربها العربي، أو بمشرقها نحو الأقطار التي تمتد من مصر إلى الخليج العربي، لوجدنا أن العربي هو أحد أفراد الأمة التي جزأها المستعمر - (البريطاني والفرنسي) واضع خرافة «محكمة نورمبرج»، ومن ثم المستعمر الإيطالي والإسباني - وحوّلها إلى كيانات مصطنعة وغرس في قلبها، في فلسطين التاريخية، الكيان الصهيوني.. وقبلها حين توالى غزوات الغرب الصليبية وما سبقها من غزو مغولي وروماني واستعمار عثماني.

ولو اتجهنا إلى البلقان، وتحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أواخر ثمانينيات القرن الماضي، يوم بدأت دول الكتلة الشرقية تنحو إلى الاستقلال؛ وانفراط عقد الاتحاد اليوغسلافي حين صعد القوميون الصرب، الذين نجح «جوزيف بروز تيتو» في كبح جماح عنصريتهم، ليبرز من بينهم «سلوبودان ميلوسيفيتش» الذي قاد انقلاباً دستورياً ألغى الحكم الذاتي لكوسوفو وضمها إلى جمهورية صربيا (يشار هنا إلى أنه ومنذ العام ١٩١٢، كان الإقليم يرزح تحت الاحتلال الصربي)^(١) بسكانه الألبان المسلمين الذين تعرضوا لتطهير عرقي، بدعم غربي، إلى أن قاد بعد ذلك حلف شمال الأطلسي، الناتو، الذي تقوده الفاشية الأمريكية، حملته المشهورة للقضاء على نظام

(١) فهمي هويدي، دراسة تحت عنوان: «رحلة الأحرار في كوسوفو». جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٢٦٨ - ١٣ إبريل/نيسان ١٩٩٩.

«ميلوسوفيتش» (يوغسلافيا السابقة) لأنه رفض أن يغرد داخل السرب الأمريكي، وانسجماً مع قول «جورج بوش» الإين «من ليس معنا فهو ضدنا»؛ في وقت كان هذا الغرب (الأمريكي - الأوروبي) يقف متفرباً أمام ما يجري من تطهير عرقي وإبادة جماعية في إقليم كوسوفو، بسكانه الألبان المسلمين.

وعودة إلى خرافة «محاكمات نورمبورج»، وهي أيضاً محكمة استثنائية تنفي عن الحلفاء المنتصرين، من حيث المبدأ، أي مسؤولية عن إشعال فتيل الحرب. وهكذا استُبعد سبب اندلاعها، ولم يُطرح في تلك الخرافة أي تساؤل عما إذا كانت معاهدة فرساي، وهي المعاهدة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى، وتم التوقيع عليها سنة ١٩١٩ بين الحلفاء المنتصرين (فرنسا وبريطانيا وروسيا) وألمانيا المهزومة، وما ترتب على تلك المعاهدة من عواقب أدت إلى انهيار الاقتصاد الألماني، مما دفع بالشعب الألماني إلى هوة اليأس والإحباط، نظراً لحالة الإفلاس وانهيار قيمة العملة الوطنية، فضلاً عن تفشي البطالة، الذي جعل المناخ مؤثماً لصعود نجم «هتلر». يومها كانت دوائر المال في الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا هي التي ساعدت هتلر على إعادة بناء قواه العسكرية. فلم تكن المصارف الألمانية ومنها (مصرف شرايدر) هي وحدها التي مولت «هتلر» وحلفاءه ومؤيديه، بل إن الاحتكارات الأمريكية والفرنسية والانكليزية شاركت بقسط وافر من عملية إعادة تسليح ألمانيا^(١). وهكذا أسهم رأس المال الأمريكي (الدولار) ورأس المال البريطاني (الجنيه الاسترليني) مع رأس المال الفرنسي (الفرنك يومها) في نسج خيوط المؤامرة.. التي جاءت بهتلر إلى الحكم^(٢) وهو الذي قال في خطابه أمام البرلمان الألماني، «الرايخستاج»، في ٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٣٩: «إذا كانت دوائر المال اليهودية العالمية، داخل أوروبا وخارجها، قد نجحت في دفع الشعوب من جديد إلى أتون حرب عالمية، فلن النتيجة لن تكون سيطرة الشيوعية على العالم وبالتالي انتصار اليهودية، بل إبادة الجنس اليهودي في أوروبا^(٣)».

بمعنى أن ألمانيا الهتلرية أدركت بما لا مجال فيه للشك، خطورة وأحابيل دوائر المال اليهودية والمؤامرات التي حاكتها دوائرهم المالية ودور اليهود في إشعال الفتن والحروب

(١) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق - القاهرة ١٩٩٩، ص ١٢١-١٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٤، بالأساس: الجريدة الرسمية الفرنسية عدد ٢٦ مارس/آذار ١٩٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٦، عن: سجلات المحكمة العسكرية الدولية، المجلد ٣١ ص ٦٥.

داخل أوروبا وخارجها، متحصنين لذلك بنفوذهم في مجالات الصحافة والسينما والإذاعة لمواصلة الزج بملايين البشر في صراعات تؤدي إلى أتون حرب عالمية. وفي معرض الرد على ما قاله «هتلر»، نستعرض ردوداً أوروبية وأمريكية تبرز الصراعات الحادة بين الألماني والانكليزي، وبين الألماني والفرنسي وبين الألماني والأمريكي.. ومنها:

(١) رئيس تحرير صحيفة نيويورك الأسبوعية، «كلينتون فاديمان»، أبرز الشخصيات في «هيئة كتاب الحرب»، طالب الكتاب بإثارة «مشاعر الكراهية تجاه الألمان وليس القادة النازيين وحدهم» وقال «الطريقة المثلى لجعل الألمان يفهمون هي إبادتهم». وما «هتلر»، إلا تجسيد لبدعة لا تعدو أن تكون نوعاً من التمرد على الحضارة الغربية. ويرى «فاديمان»: «إن الحل هو تعقيم (من العقم) النازيين، بالمعنى الطبي للكلمة». (١)

(٢) في مقالة للأب «و. ويب» عقب فيها على خطاب «هتلر»، قال: «يجب أن يكون شعارنا هو محوهم» أي الألمان. لذا، يجب أن تنصب علومنا على اختراع متفجرات جديدة أشد هولاً. ويضيف: «لو كان الأمر بيدي لمحو ألمانيا من الخريطة لأنهم جنس شيطاني ابتليت به أوروبا على مدى قرون». (٢)

(٣) وفي مقالته، في صحيفة «ناتشاريتش» اليهودية، كتب الزعيم الصهيوني «فلاديمير جابوتينسكي» في يناير/كانون الثاني.. قائلاً: «إن مصالحن اليهودية تقتضي إقناء ألمانيا. فشحها يمثل خطراً علينا». (٣)

(٤) في حديث للزعيم البريطاني «ونستون تشرشل»، مايو/أيار ١٩٤٠ قال: «سوف نقوم بتجويع ألمانيا، وسوف ندمر مدنها ونحرق محاصيلها وغاباتها». (٤)

(٥) الوزير البريطاني اللورد «فانسيتارت»، وهو من أبرز المحرضين على العنصرية والعداء والكراهية، لم يتورع عن القول: «إن خيرة الألمان هم الألمان الموتى، إذن فلتمطر السماء قنابل». (٥)

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٨، وهيئة كتاب الحرب، هيئة أدبية حكومية. و«فاديمان» فصل مفهومه العنصري في كتاب «صنع الغد، لمؤلفه دي سال» أبريل/نيسان ١٩٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٩، مقالة للأب «و. ويب» وهو رجل دين، نشرت في صحيفة ديلي هيرالد اللندنية، لم يحدد المصدر تاريخها.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠، عن: بول بودوين: تسعة شهور في الحكومة، ١٩٤٨، ص ٥٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

٦) وفي يوليو/تموز ١٩٤٤، بعث «ونستون تشرشل» بمذكرة إلى رئيس أركان القوات البريطانية، الجنرال «هاستينجز إيماي» جاء فيها: فكروا بشكل جدي في مسألة الغازات الخائفة.. فمن العيب أن نضع الاعتبارات الأخلاقية.. في الحساب، بينما سبقنا الآخرون إلى استخدامها دون معارضة من دعاة النزعة الأخلاقية أو من الكنيسة، ولا بد أن ندرس أمر استعمال الغازات.. ويجب ألا ندع المبادئ البالية.. تغل أيدينا» (١).

وبالرغم من كل أعمال العداء والكراهية والعنصرية والقتل الجماعي هذه، المعادية لكل القيم، حتى السماوية منها.. أو ما فلسفته الكنيسة، بل وحتى الشعارات الطنانة التي ملّت البشرية سماعها من حقوق الإنسان إلى المساواة والحرية والديمقراطية، فإنه لم يمثّل أمام العدالة رئيس الوزراء البريطاني «ونستون تشرشل»، ولا الزعيم الروسي «ستالين» ولا الرئيس الأمريكي «ترومان» ولا الزعيم الإيطالي «موسوليني»، ولا الذين قبلهم ممن روعوا شعوب الأمة العربية بغزواتهم وحروبهم الطاحنة، آخذين من شارة «الصليب» رؤية لهم. هكذا فعلت فلسفه بناء «الأنا» الأوروبية، آخذة من العنصرية والكراهية ونفي الآخر قاعدة لها. فمثّلت أوروبا، كقوة استعمارية، الاستعمار القديم، كما مثّلت الولايات المتحدة الأمريكية، بما تمثله من غزو إمبراطوري، الاستعمار الجديد، في احتكار للتاريخ من قبل أوروبا والولايات المتحدة المتصهينة وحدهما، لمشروع متكامل لا تنفصم عراه، يتداخل فيه الماضي والحاضر والمستقبل، ويتشابه فيه الثقافي بالسياسي والديني، عبّر عن ميوله ورغباته الدفينة في الظاهرة الشاملة التي تطبع عصرنا بوصفها سلاح القوى الكبرى للهيمنة على مستقبل الأجيال، التي تقوم على المصالح والتوسع ومناطق النفوذ، والاستحواذ على الثروات بما تعنيه سياسة الهيمنة.

وبالمثل، لم يوجه الاتهام إلى الكتاب الذين أطلقوا الدعوات شططاً وجنوناً إلى «الإبادة الجماعية» التي أطلقها الكاتب اليهودي «ثيودور كوفمان» (١٩٤٢) وإلى نداء الكاتب السوفييتي «إليا إهرنبرج» الذي أطلقه في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٤، إلى الجيش الأحمر، قال فيه: «اقتلوا، اقتلوا فليس بين الألمان بريء» (٢). ومع ذلك لم يمثّل هذان الكاتبان وأمثالهما مع المتهمين الذين حوكموا في

(١) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٢، عن الأدميرال دونيتز في كتابه «عشرة أعوام وعشرون يوماً»، ص ٣٤٣ و ٣٤٤.

«نورمبورج» كما لم يمثل أولئك الحكام الذين وفروا لهم الحماية. وبالمثل، لم يحاكم الرئيس الأمريكي «ترومان»، الذي ارتكب جريمة الإبادة الجماعية بإلقاء قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين، مما أسفر عن مصرع أكثر من ٤٠٠ ألف من المدنيين.. واستسلام اليابان، التي بقيت حتى يومنا، كغيرها، تغرد داخل السرب الأمريكي المهيم. وكذلك لم يحاكم ستالين لمسؤوليته عن المذبحة التي ارتكبتها في بولندا.. الخ.

وبالمثل أيضاً، لماذا لم يحاكم النظام البريطاني - حتى اليوم - بجهازه القضائي العريق..! على أشنع جريمة ارتكبتها بريطانيا وهي الدولة المستعمرة، المنتدبة، وحكومتها على اقتلاع شعب فلسطين من أرضه التاريخية، لإحلال شذازن الآفاق، العصابات الصهيونية، مكانه، في عمليات تهجير عنيفة وسرية، وتجميعهم على أرض فلسطين، أمام تخاذل وتواطؤ بعض العرب، تجاه قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، قلب المنطقة العربية، ليكون القاعدة المتقدمة للمشروع الغربي برمته. وما زاد الطين بلة، قبول الطرف الفلسطيني - العربي، تنصيب رئيس وزراء بريطانيا الأسبق طوني بليز، الذي أصدرت بلاده الوعد، «وعد بلفور» المشؤوم (٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧) للحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، ليكون ممثلاً لما يعرف أيضاً باللجنة الرباعية الدولية في عملية التسوية لمشكلة الشرق الأوسط. إنها بريطانيا التابعة، وغيرها، في عملية غزو العراق، (والحديث عن العراق في مقام آخر) التي قادتها الإدارة الأمريكية بشخص الرئيس جورج بوش الابن، في حرب قذرة طاحنة أكلت الأخضر واليابس، وعاثت خلالها الإمبريالية الأمريكية في بلاد الرافدين قتلاً ونهباً وتمزيقاً؛ وجعلت من بغداد الرشيد ملاذاً للهيمنة ومناطق النفوذ، والمركز المتقدم للمشروع الغربي - الصهيوني، في المثلث البترولي، بديلاً لطهران إبان حكم الشاه.

وبالعودة إلى المحرقة النازية، نقول، رغم التشكيك بحقيقتها، إن هتلر لم يستهدف اليهود وحدهم. فقد نظم حملة إبادة واسعة ضد غجر أوروبا لارتكابهم قطاعات ضد الرومانيين وضد ذوي الأصول الأفريقية. ويذكر التاريخ، أن عدد ضحايا الاتحاد السوفييتي بلغ عشرين مليون ضحية، حين داهم الألمان الأراضي السوفييتية وسط رفض ستالين تصديق كبار جنرالاته وتحذيراتهم من الاستعدادات الألمانية للزحف الوشيك على بلاده.

إذن، ليس اليهود وحدهم من كانوا عرضة للإبادة، وليسوا وحدهم من اقتيدوا إلى أفران المحارق. فمنذ ستة عقود ونيف، جعلت الحركة الصهيونية وكيانها الصهيوني من كارثة الفكر النازي كارثة يهودية فقط، يعملان في الإبقاء على جذوتها موضوعاً حياً للوصول إلى أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية. ومن مصلحة هذا الكيان الاحتلالي الاقتصادية الاستمرار في الحصول على تعويضات. ومن الناحية السياسية، برّر الكيان عملية طرد العرب من فلسطين، وبدعم من الانتداب البريطاني، وتحويلهم إلى شعب من اللاجئين، مستغلاً الشعور بالذنب عند الحكومات والشعوب الغربية لما لحق باليهود إبان الحرب العالمية الثانية.

وتستغل الحركة الصهيونية وكيانها موضوع الهولوكوست فزاعة صهيونية مارست الابتزاز ذاته بسبب ما نتج عن الحقبة النازية. ولم يحدث من قبل أن ظفر قوم أو فئة من البشر بهذا القدر من الحصانة والمعصومية اللتين ينعم بهما يهود أوروبا بالتحديد، ناهيك عن النفوذ الذي يتمتع به اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن المسألة لا تتخطى أوهاماً ابتكرتها الضحية عندما قررت ان تحتكر الدموع، حتى وبعد أن تحولت تلك الضحية.. إلى جلد.. ومن الناحية العسكرية، حدث ولا حرج، فهي الابن الجلد، المدلل، والغرب يقدم له أحدث صناعاته العسكرية وأشدّها فتكاً وأكثرها تدميراً كي يبقى الكيان الصهيوني محتفظاً بقوة الردع في المنطقة، ويرتكب أبشع الفظائع والجرائم بحق الفلسطينيين والعرب على السواء ليكون هدف الحركة الصهيونية من وراء الهولوكوست، بمسرحيتها وفزاعتها، وقميص عثمانها، أن الحل النهائي الوحيد يكمن في إخلاء أوروبا من اليهود، بنقلهم بعيداً عن الأراضي الأوروبية، وبتوطينهم في غيتو خارج أوروبا.^(١) بمعنى أن سياسة تهجير أو إجلاء اليهود التي كانت تنفّذ في ألمانيا، ينبغي توسيع نطاقها تبعاً، بحيث يكون المقصود تحقيق حل نهائي يتيح إخلاء أوروبا من اليهود، بنقلهم إلى الشرق.^(٢)

تساؤلات عديدة تدور في خلد الكثيرين، بمن فيهم "شهود العيان" الذين تحدثوا عن عمليات إعدام بالغاز في معسكرات الغرب، الذين لا يقلون عدداً عن أولئك الذين تحدثوا عن عمليات مماثلة في معسكرات الشرق. أليس من شأن هذا أن يقدم مبرراً للتشكيك في صحة الاضطهاد والتعذيب والقتل التي عاني منها اليهود وغيرهم من

(١) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة «الإسرائيلية» دار الشروق - القاهرة ١٩٩٩، ص ١٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

خصوم النظام النازي، مثل الشيوعيين الألمان الذين كانوا أول ضحايا هذا النظام؟ وهل كانت تلك الحادثة الدامية في حاجة إلى المبالغة الصارخة من أجل التدليل على أن مذابح اليهود تنبع من عداء النازيين الوحشي للسامية؟ وهل من حاجة إلى التلويح الدائم بشبح «أفران الغان» من أجل الإبقاء بأي ثمن على «الطابع المقدس» والفريد لحدث «الهولوكوست»؟

و «الهولوكوست» كلمة يونانية تعني «حرق القربان الكامل»، وكانت في الأصل مصطلحاً دينياً يهودياً يشير إلى القربان، على سبيل التضحية، ثم يُحرق على المذبح، وهو طقس من أكثر الطقوس قداسة لدى اليهود. (١)

لقد كان الصحفي اليهودي الشهير «بواز إفرون» أول من أقدم (١٩٨٠) على إثارة التساؤلات عن مغزى ذلك الطابع الاستثنائي لمذابح اليهود، عندما كتب يقول: كأنما أصبح من المسلمات، أن يُقتاد أي ضيف رفيع المستوى في زيارة إجبارية إلى متحف «يادفاشيم» لكي يعي تماماً ذلك الإحساس بالذنب الذي ننتظر أن يبديه. (٢)

وكذلك وقف المؤرخ الصهيوني «طوم سيرج» ليعلن أن الحركة الصهيونية استخدمت المحرقة للترويج لأهدافها السياسية، وأنها رحبت بتدمير هتلر لليهودية الأوروبية، بصفتها خطوة إيجابية لدفع اليهود للهجرة إلى فلسطين. (٣)

(١) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة «الإسرائيلية» دار الشروق - القاهرة ١٩٩٩، ص ١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٨، بالأساس عن: بواز إفرون، «الإبادة الجماعية: خطر على الأمة».. مجلة إيتون ٧٧، ٢١ مايو/أيار - حزيران ١٩٨٠، ص ١٢ وما يليها.

(٣) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٤٩٨، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠.